

مقترح زيادة تقاعد النواب والوزراء و مكافآتهم.. هل من مبرر؟



في منتصف شهر نوفمبر نشرت الصحف خبراً مفاده أن الحكومة بصدد طرح مشروع جديد لزيادات كبيرة في رواتب الوزراء والنواب وتقاعدهم. المشروع يتضمن زيادة رواتب الوزراء الحالية إلى ٦,٥٠٠ دينار أي ضعف ما هي عليه اليوم، وزيادة مكافآت النواب ٥٠٪ من ٢,٠٠٠ دينار إلى ٣,٠٠٠ دينار بالإضافة إلى علاوة تمثيل وتلفون وزيادة قسط السيارة، أما بالنسبة للتقاعد فقد اقترحت الحكومة ضمان ٨٠٪ تقاعد للوزراء بعد عامين من الخدمة، و ٤٠٪ للنواب عن كل ٤ أعوام من عضوية المجلس النيابي.

مرات)، والفارق كبير بين مهمات النائب لدينا ومهماته لديهم إذا قارنا أن النائب الأمريكي يمثل حوالي ٤٥٠,٠٠٠ ناخب بينما يمثل النائب لدينا في المتوسط ٧,٥٠٠ ناخب. أما رئيس مجلس النواب لديهم فيحصل على راتب ٢١٢,٠٠٠ دولار أي ٤.٥ مرة متوسط الرواتب في أمريكا بينما سيحصل رئيس مجلس النواب لدينا مثله مثل الوزراء بعد الزيادة المقترحة، أي ٦,٥٠٠ دينار بالإضافة للسيارة، أي حوالي ١٢ مرة متوسط الأجر في البحرين.

رئيس مجلس النواب ونواب الكونغرس الأمريكي يقودون أعظم دولة ويملكون أضعاف صلاحيات مجلسينا ويستطيعون عزل رئيس الجمهورية ويعلمون الحرب والسلام على العالم ويقرون موازنة تقدر بأكثر من ٢٥٠٠ مليار دولار سنويا (٥٠٠ ضعف موازنتنا) ولا يحصلون رغم ذلك على نفس مضاعف الأجر لدينا، فهل هناك مهمات أخطر لدى نوابنا الأفاضل لا نعلم عنها؟

مقارنة مع بريطانيا

استمر البرلمان البريطاني، أول وأعرق برلمانات العالم، لمئات السنين دون أن يدفع رواتب منتظمة لنوابه حتى العام ١٩١١ عندما ضغط حزب العمال على حكومة الليبراليين آنذاك لإقرار قانون لرواتب النواب بعد تحريم القضاء في عام ١٩٠٩ قيام النقابات بدفع رواتب للبرلمانيين الذين

الضغط على القطاع الخاص الوصول إلى مبلغ ٢٠٠ دينار كحد أدنى لأجر البحريني. أما من يحصل على أكثر من ١٠٠٠ دينار فيقل عن ٧٪ من كل المسجلين في التأمينات الإجتماعية.

مقارنة بين أجر النائب وأجر المواطن

المكافأة المقترحة للنواب ستبلغ بحسب المقترح الجديد ٣٠٠٠ دينار بالإضافة إلى السيارة التي يبلغ قسطها الشهري الجديد ٧٥٠ ديناراً (وله سيارة كل أربع سنوات) وعلاوة تمثيل ٥٠٠ دينار وعلاوة هاتف ٢٥٠ ديناراً. وبتفترض أن مبلغ الـ ٧٥٠ ديناراً التي تدفع كعلاوة لمكاتب النواب تذهب فعلاً إلى مقاصدها ولا يدخل منها شيئاً لجيب النائب. على هذا الأساس سيكون الدخل الإجمالي للنائب بعد الزيادة ٤,٥٠٠ دينار وهو ما يساوي أكثر من ٢٢ مرة الحد الأدنى المستهدف للأجر، وأكثر من ٨ مرات متوسط أجر البحريني.

مقارنة مع الولايات المتحدة

الولايات المتحدة هي من أسوأ دول العالم في توزيع الدخل لذلك يمكن استخدام الأرقام الأمريكية للتدليل على التطرف في التحيز للسياسيين والأغنياء ضد بقية خلق الله. يبلغ دخل عضو مجلس النواب الأمريكي ١٦٢,٠٠٠ دولار، بينما يبلغ متوسط الدخل في أمريكا حوالي ٤٨,٠٠٠ دولار. أي أن النائب يحصل على ٣.٥ مرة متوسط الأجر في بلده (قارن بما هو مقترح لدينا، أي ٨

المكافآت في الدستور والقانون

الدستور والقانون يحكم مكافآت (رواتب) الوزراء والنواب، فالمادة ٤٥ (ب) من دستور ٢٠٠٢ تنص على: يعين القانون مرتبات رئيس الوزراء والوزراء. والحقيقة أن مرتبات الوزراء التي تدفع حالياً جميعها مخالفة للقانون لأن أي قانون لم يصدر حول مرتباتهم. أما مخصصات النواب فقد حددتها المادة ٤٠ من مرسوم قانون مجلسي الشورى والنواب التي نصت على أن يتقاضى عضو مجلس الشورى وعضو مجلس النواب مكافأة شهرية مقدارها ألفا ديناراً بينما يتقاضى رئيس كل مجلس مكافأة تعادل راتب وزير حسب نص المادة ٤١ من نفس القانون. أما المادة ٩٦ من نفس الدستور فهي تنص على: وفي حالة تعديل هذه المكافآت لا ينفذ هذا التعديل إلا ابتداءً من الفصل التشريعي التالي.

متوسط الأجر في البحرين

إحصائيات الحكومة المنشورة في المؤشرات الاقتصادية التي ينشرها البنك المركزي تقول بأن متوسط الأجر في القطاع الخاص بلغ ٤٠٠ دينار في نهاية ٢٠٠٦ وفي قطاع الحكومة ٧٠٠ دينار، بينما يبلغ ٥٥٠ ديناراً كمتوسط في القطاعين العام والخاص، وفي القطاع الخاص يحصل حوالي ثلثي الموظفين على راتب يساوي ٣٠٠ دينار أو أقل، بينما تستهدف وزارة العمل من بعض إجراءات



بقلم: إبراهيم شريف السيد